الثورة الاثنين 27 ذو الحجة 1433هـ 12 نوفمبر 2012م العدد (17526)

تتصدره القضية الجنوبية

مؤتمر الحوار الوطني فرصة لعرض كل القضايا الوطنية وصولا للحلول

■ في الوقت الذي عُد فيه الدكتور عيدروس نصر ناصر واحداً من الشخصيات الوطنية التي أكدت على محورية القضية الجنوبية في واقع المشكلات اليمنية.. معتبرا القضية بوابة إلى واقع يُقتص فيه من مثيرات أسباب التخلف واتساع رقعة التظلمات. إلا أن الدكتور النقيب في ذات الوقت كان أكثر ميلا إلى الاحتكام إلى (منطق) الطروح بما فيه إخضاع القضية الجنوبية وغيرها للحوار، وباعتبار هذا الأمر –الحوار– يتصدر قائمة ما يمكن الأخذ به من خيارات الخلاص والإنصاف لهذه المشكلة التي نعم ليس كمثلها مشكلة.

ولم يغال القيادي الاشتراكي أنيس يحيى حين اعتبر القضية الجنوبية مسألة استثنائية ليس لأن اليمنيين الجنوبيين استثنائيون بطبيعتهم ولكن لأنهم صاروا بعد الوحدة الى متغير جعلهم يتحسرون على الأيام الخوالي قبل الوحدة.

مع ذلك فكلتا الشخصيتان ومثلهما كثير من قيادات الاشتراكي وجزء كبير من الحراك يؤكدون على انتهاز فرصة مؤتمر الحوار وعدم التعاطي معه بتعالي مع التمسك بحق طرح كل ما يمكن أن يقود إلى الإنصاف المأمول.

وفيما يتشدد بعض أطراف الحراك في مطلبه الرافض للحوار إلا وفق أجواء واشتراطات فإن المستندين إلى الحكمة أمثال الدكتور النقيب وأنيس يحيى وأخرين مثلهم لا يرون اي رجاحة في رفض المشاركة في المؤتمر.

في تناولة له يخاطب الدكتور عيدروس نصر النقيب «قادة الحراك يقولون أنهم لن يدخلوا

النقيب

أنيس

أي حوار إلا حوار الند للند» فيقول: علينا أن نطرح السؤال التالي: إذا كنا سنقاطع مؤتمرا يشرف عليه المجتمع الدولي والإقليمي من خلال مشاركة ممثلي منظمة الأمم المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، فأي مستوى من الفعاليات الدولية تنتظرون؟ وما هي الخدمة التي تقدمها المقاطعة للمواطن الجنوبي وللقضية الجنوبية برمتها؟ ثم ماذا تبقى من الخيارات أمام الحراك لتقديم قضيته للعالم إذا ما استنكف عن المشاركة في هذه الفعالية الدولية؟ قد يقول البعض إن الظروف الأمنية غير متوفرة، أقول: إنكم لن تكونوا الوحيدين المشاركين في المؤتمر، ولم يعد بمقدور بقايا النظام العبث بفعالية يشرف عليها ويقودها المجتمعان الإقليمي والدولي، وإذا ما ارتكب أحد أية حماقة فلن يحكم إلا على نفسه بالرفض والاستبعاد.

ويضيف: إن مؤتمر الحوار الوطني سيكون فرصة ذهبية لعرض القضية الجنوبية عرضا رصينا بحضور شركاء إقليميين ودوليين، ومن يفوت هذه الفرصة لن يجد فرصة مشابهة لها ولو بعد عقود، وبالتأكيد سيكون المؤتمر ساحة لتداول الأفكار والرؤى والخيارات المتعددة والمتفاوتة، ولن يفرض فيه أحدٌ شيئاً على أحد.

ويتابع رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي: إن القضية الجنوبية قضية وطنية عادلة ومشروعة بجميع أبعادها السياسية والحقوقية والاقتصادية والإنسانية، ولها من الأحقية والأهلية ما يجعلها تستحق ما يقال عنها بأنها ستكون على رأس جدول أعمال المؤتمر الوطني، وغياب بعض أطراف الحراك عن المؤتمر سيحرم الغائبين من فرصة عرض أفكارهم على الآخرين، لأن الأفكار المقنعة ينبغي أن تطرح بشكل متواصل وملح وعبر كل بوابة تفتح لها وليس فقط عبر المواقع الإلكترونية أو الفعاليات الخطابية التي لا يتابعها الجميع وعلى الخصوص الشركاء الدوليون الذين نتوجه إليهم بخطابنا.

ويخلص إلى أن رفض المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني يعني تغييب واحد من أهم القضايا الوطنية والتاريخية ومن أكثرها مشروعية واستحقاقا، أما مناقشتها واتخاذ مخارج بشأنها في ظل غياب أصحابها أو جزء منهم فهو بالتأكيد سيقلل من فاعلية ما سيتخذ بشأنها وهنا تكمن أهمية المشاركة الفاعلة في هذا المؤتمر الهام.

رمزية الارياني تدعو النساء لأن يكن يدا واحدة

■ أكدت رئيسة اتحاد نساء اليمن رمزية الارياني على ضرورة ان تمثل المرأة قضيتها في مؤتمر الحوار الوطني كقضية وليس حزبها.. مشيرة في حوار تنشره «الثورة» لاحقا الى ان جميع الاحزاب اليمنية دون استثناء لا تهتم بقضية المرأة.. واوضحت الارياني بأن مطالب النساء من مؤتمر الجوار تم تحديدها.. مشيرة الى ان الاتحاد قام باستبيان مطالب النساء من خلال نزول ميداني الى مختلف محافظات الجمهورية وتوزيع عشرة آلاف استمارة.. وانتقدت رئيسة اتحاد نساء اليمن استثناء الاتحاد الذي يضم أكثر من مليون عضوة على مستوى الجمهورية من المشاركات بالعضوية في اللجنة الفنية للحوار رغم تقديم الاتحاد مرشحات.. داعية القيادات النسائية للوقوف يدا واحدة بدون تفرقة من أجل قضاياهن، وان لا يسمحن للأحزاب بتفريقهن.. واضافت «ايضا اتمنى من الجميع أن يكبر فوق الصغائر البسيطة وان نكون كلنا يداً واحدة حتى نستطيع أن نبني العقول قبل بناء التنمية لأن التنمية البشرية أهم».

التحالف المدني لدعم الحوار يستعرض مسودة عمله

■ أشاد نائب السفير الألماني فيليب بالخطوات التي اتبعها تحالف منظمات المجتمع المدني لدعم الحوار الوطني في التأسيس لدور فاعل في دعم الحوار الوطني.. مشيراً إلى أن الحوار الوطني يشكل خطوة رئيسة لأن تتجه اليمن إلى واقع جديد.. وعبر عن تفاؤله بنشاط منظمات المجتمع المدني معتبرا إياه بأنه يقدم اليمن إلى الأمام.. وأكد فيليب فيس خلال لقاءه بالتحالف بأن هناك من يدفع بعض الأطراف في اليمن لأن تتخذ مواقف رافضة للحوار، مشيرا إلى أهمية شراكة كافة الأطراف اليمنية في الحوار.

وأوضح بأن هناك عدداً من التحديات التي تقف أمام الحوار ومنها انتشار السلاح، وشعور بعض الأطراف بعدم الثقة في الحوار، وتعرضها للإقصاء خلال الفترة الماضية.

واستعرض أعضاء الهيئة التنسيقية آراءهم في كيفية إنجاح مؤتمر الحوار والتهيئة الإعلامية لنشر مفاهيم وروئ لإزالة تراكمات الماضي، وضرورة بناء منظومة من التشريعات تكفل بناء اليمن على أسس صحيحة.

وأكدوا على قضية أنه لا حوار مع السلاح، واستكمال نقل السلطة ومأسسة الجيش وفق أسس مهنية وحديثة، مشيرين إلى أهمية إشراك الشباب والنساء خلال المرحلة المقبلة.

يذكر أن تحالف منظمات المجتمع المدني لدعم الحوار أنشئ مطلع أكتوبر الماضي، حيث شاركت في تأسيسه أكثر من ٨٠ من منظمات المجتمع المدني الفاعلة.

ويأتي إنشاء التحالف تلبية لحاجة وطنية تفرضها المرحلة الحرجة التي يمر بها اليمن، لاسيما وأن اليمن مقبل على حوار وطني من المفترض أن يساهم فيه كافة الأطراف والقوى بما يعزز من الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلد.

التنشئة الديمقراطية.. عملية تربوية مستمرة

● تشير الباحثة الدكتورة إلهام عبدالحميد إلى أن هناك خللا واضحا في مناهج التربية والتعليم في الدول العربية يحتاج إلى إعادة صياغة وربما تغيير كلي ، حتى تستطيع الدول العربية أن تسير في ركب الدول الديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان.. وتوضح الباحثة في كتابها «التنشئة السياسية في العملية التربوية» بأن فهم الديمقراطية ليس بالعملية السهلة باعتبارها عملية بطيئة تتم من خلال التزاوج بين الممارسة والوعي والتأمل الفكري، وهذا يعني حسب الباحثة معايشة الطالب لأفكار مثل الحقوق والواجبات، والوعي بالمسئوليات التي يجب أن يتحملها ، والتدريب على المشاركة والجماعية، وذلك من خلال برنامج دراسي وممارسة يومية داخل المدرسة وخارجها وداخل الأسرة وخارجها، ومن ثم يصبح تعليم الديمقراطية عملية تربوية مستمرة.. وتضع الدكتورة إلهام عبدالحميد منطلقات لتحقيق الديمقراطية في العملية التعليمية تتمثل في: لا حقيقة علمية أو اجتماعية مطلقة ولا حقيقة مسبقة وجاهزة لأن الحقيقة اكتشاف دائم ومتجدد ومستمر بين الفرد والواقع وهذا الاكتشاف المتجدد يشارك فيه الجميع وليس حقًا للبعض دون الآخر.. إن الآخر هو الوجه الثاني للذات ومعنى ذلك الاعتراف بالآخر وبحق الاختلاف الذي قد يصل إلى حد التناقض وهذا الاعتراف ضروري لكي تكون الذات نفسها موجودة.. السلطة مهمة وظيفية وليست حقًا، ومعناها أن تكون السلطة وسيلة لخدمة عموم الشعب، مستقلة عن الأشخاص الحاكمين ، وليست ملكًا يتوارثه الأبناء والآباء.

وتشير الدكتورة إلهام عبدالحميد إلى أن هناك فجوة واسعة بين ما هو كائن وبين ما ينبغي أن يكون ولا سيما في العملية التعليمية حيث أن المناهج التعليمية في مجتمعنا العربي –والكلام للباحثة– يمكن وصفها بالتخلف لأنها ما زالت مناهج تقليدية، أي أنها تستند على أسس تنتمي إلى الماضي، كما أنها لا تهتم إلا بالمعارف والمعلومات دونما الاهتمام بجوانب أخرى مثل الجوانب الوجدانية، ودافع المعاش والأحداث الجارية.. وتخلص في دراستها إلى أن مناهجنا التعليمية غير قادرة على متابعة وملاحقة الأحداث والتغيرات المحلية والعالمية، كما أنها لا تنسجم مع حاجة الطالب، لأنها تعبر عن واقعهُ ولا تُراعي التقدم العلمي والتغير الاجتماعي والسياسي، ومن ثم فإنها لا تُعد المتعلم لاستقبال العالم وفهمه والارتباط به وإنما لأن يكون خاضعًا لما هو كائن، وغير قادر على الفهم أو المشاركة أو تحمل المسئولية.